

تمهيد

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأزكى صلوات الله وسلامه على معلم الناس الخير، وهادي البشرية إلى الرشد، وداعي الخلق إلى الحق، ومخرج الناس من الظلمات إلى النور، نبي الرحمة وإمام الهدى، البشير النذير، والسراج المنير، صاحب اللواء المعقود والمقام المحمود والحوض المورود صلى الله عليه وعلى اله وصحبه الركن السجود.

أما بعد:

فقد أنزل الله تعالى الكتاب نوراً وبرهاناً وتبياناً لكل شيء، وأرسى القواعد والأصول التي بها يتوصل العلماء إلى معرفة أحكام المستجدات في حياتنا المعاصرة، ثم جعل الله تعالى سنة نبيه ﷺ بياناً لمجمل كتابه، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الدعوة إلى تحقيق مقاصد الشريعة، ومن أجل مقاصدها بناء مجتمع سليم يعيش الناس فيه سعداء، ولذا فقد اعتنى الإسلام بشؤون الأسرة، وحرص على أدائها لوظائفها في بناء الفرد المسلم والمواطن الصالح، على أن تقوم العلاقات على أسس من التكافل والرحمة والمودة، ولم يترك هذه العلاقات لأهواء البشر، بل فرض على كل فرد من أفراد الأسرة مجموعة من الحقوق والواجبات في سبيل تحقيق السعادة للجميع.

وإذا نظرنا إلى الأسرة بصفاتها أهم لبنات المجتمع، نجد أن أساس نشأتها الزواج الصحيح، فبه تتكون الأسرة، وفي ظله تنمو وتشتد.

فالزواج أساس الأسرة ودعامتها، والقاعدة التي يقوم عليها بناء المجتمع، والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء صرح الأمة، وعلى قدر ما تكون اللبنة قوية متينة يكون البناء قوياً راسخاً منيعاً، وعلى العكس من ذلك إن كانت اللبنة واهية ضعيفة، يكون البناء ضعيفاً، قابلاً للتصدع والاضمحلال والانهار.

ولقد اهتم الشارع الحكيم أعظم الاهتمام بالأسرة، ووضع لذلك نظاماً كاملاً محكماً، تنشأ فيه رابطة الزوجية على أساس من المودة والرحمة والسكينة، حتى تنبت فيه شجرة الأسرة قوية الجذور، باسقة الفروع، وتنمو وتزدهر وتثمر أينع الثمر، وتنتشر في الناس ظلاً وارفاً وأريجاً عطراً.

والقرآن الكريم يسمى رابطة الزوجية ((عقدة النكاح))، قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] وهذا يدل على قوة هذه الرابطة، وبُعد أثرها حيث يتعين التمسك بها، وأن نعض عليها بالنواجذ.

كما وصف الله عقد الزواج بالميثاق الغليظ في قوله عز وجل ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١] وقد جاء التعبير بلفظ «ميثاقاً غليظاً» في شأن المواثيق التي أخذها الله على جميع أنبيائه ورسله، إذ يقول سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧] فالتقاء التعبير في قوله ((ميثاقاً غليظاً)) في شأن الزوجية، وشأن النبوة والرسالات له دلالة العظيمة بقراءة هذه الرابطة.

وقد كان من الطبيعي أن يأتي التشريع الإسلامي، الذي هو تشريع الفطرة والرحمة، متمشياً مع روح المحافظة على هذه الرابطة وهذا الميثاق الغليظ.

ولقد أحاط الشارع عقد الزواج بأوثق الضمانات التي تكفل سعادة الزوجين، وتأتي بالخير لأسرتيهما، وتحقيق الصلاح والاستقامة للمجتمع، وأوجب فيه مهراً جعله من حق الزوجة، وجعل لها شخصية كاملة بالنسبة لما لها في الملكية والتعامل والتصرف، وحرّم على الزوج وغيره أن يأخذ منه شيئاً إلا بطيب نفس منها وبطريق مشروع، قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاكُلُوهُ هُنَّ كَمَا مَرَّيْتُمْ﴾ [النساء: ٤].

وجعل لكل منهما حقوقاً نحو الآخر، وواجبات يؤديها له، وطالبهما بحسن العشرة والاعتدال في المعاملة، والتعاون على الحياة المشتركة بينهما، ورسم الطريق القويم لعلاج ما قد ينشأ بينهما من خلاف أو يظهر من مشكلات، وشرع الطلاق للخلاص حين تستعصي على الزوجين إقامة حدود الله، والوقوف على ما رسمه الشارع للسير في علاقة الزوجين.

ولا عجب أن يحظى الزواج بهذا القدر الكبير من العناية والرعاية، فهو قاعدة الأسرة ونواة المجتمع، وهو وسيلة الإنسان لتنظيم الفطرة والغريزة التي أودعها الله فيه، على وجه يحقق غاية استخلافه في الأرض بتعمير الكون، وبعث الحياة قوية رائعة مثمرة، والتعاون على تدبير المصالح والمنافع، والسير بالحياة في مجال الخير والإصلاح.

ومن أجل هذا كله كان الزواج ذا شأن خطير وأثر بالغ في حياة الإنسانية وتوجيهها، ولا أدل على ذلك من عناية القرآن الكريم بالأسرة وبنائها، حيث جاء الحديث في الكتاب العزيز عن الأسرة وقضاياها فيما يزيد على ثمانين وثلاثمائة آية، ومن ذلك نزول سورتين في القرآن بشأن النساء، الأولى: سورة النساء، والثانية: سورة الطلاق، وكلاهما عنيت بشؤون الأسرة وأحوالها وحل قضاياها، وعلاج مشكلاتها.

فسورة النساء وعدد آياتها ست وسبعون ومائة آية، نزلت في المدينة، والوحي النازل في المدينة يتجه غالباً إلى المجتمع الإسلامي يرسي دعائمه، ويبين معالمه ويقم أركانه.

ولا أدل على عناية الشارع الحكيم بالزواج من أن الله تعالى تولى بيان من تحل ومن تحرم من النساء سواء كان تحريماً مؤبداً، وهو ما كان التحريم فيه لوصف غير قابل للزوال مثل: المحرمات بالنسب، والمحرمات بالرضاع، والمحرمات بالمصاهرة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ۚ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ۚ﴾ [النساء: ٢٢، ٢٣].

أو كان التحريم مؤقتاً: وهو ما كان التحريم فيه لو وصف قابل للزوال فيبقى التحريم ما دام الوصف قائماً، فإذا زال الوصف زال التحريم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١] وقال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْبِصَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوْلِهِنَّ أَحَقُّ بِرِذْوَنِ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْبِصَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤، ٢٣٥].

والجزء الأخير من الآية ٢٣، قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] وقال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيِّئِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفِحَاتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النساء: ٢٤، ٢٥].

وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٥﴾﴾ [المائدة: ٥].

وقال تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ [النور: ٣].

وفي عصرنا الحاضر ظهرت أساليب كثيرة وأشكال متعددة من الزيجات المزعومة، أخذت اسمه وإن اختلفت عنه في حقيقته وحكمه وغايته، ومن هذه الأساليب: زواج المسيار، والزواج المؤقت، والزواج العرفي، وزواج الأصدقاء، وزواج المصلحة وغيرها، ولكل نوع من هذه الأنواع أسبابه، ودوافعه، وحقيقته، وحكمه.

ولعل من أسباب انتشار هذه الأنواع من الزيجات ((العلومة)) التي ضربت بأطنابها في هذا العصر على سائر المجتمعات، وما نتج عنها من تأثيرات سلبية أو ايجابية - أحياناً - بسبب تقارب المسافات، وتطور وسائل النقل والمواصلات، حتى غدا العالم قرية صغيرة سقطت فيها حواجز الزمان والمكان.

وأمام هذه المستجدات كان لزاماً على علماء الشريعة أن يتصدوا لبيان الحكم الشرعي لهذه الزيجات، غير مغفلين عامل التطور والحداثة والمعاصرة، وما أحدثته الحياة الجديدة من مشكلات وقضايا.

وإدراكاً لأهمية النظر في أنواع الأنكحة المشار إليها، ولمسياس الحاجة لبيان حكمها، رأيت أن أسهم ببحث علمي في بيان حكم هذه الأنكحة، ومدى استيفائها للشروط والأركان، وانتفاء الموانع وتحقيقها لمقاصد الشارع الحكيم.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. تفشي هذه الأنكحة بصورة واسعة في المجتمع.
٢. الحاجة إلى معرفة الحكم الشرعي.
٣. تبصير الناس من البنين والبنات ببيان حقيقتها.
٤. أن هذه الأنكحة تمس كلية من كليات الشريعة الست وهي حفظ النسل^(١).
٥. النظر في آراء الباحثين حول هذه الأنكحة، والانتهاه إلى نتائج صحيحة.
٦. إبراز كيفية التعامل مع فقه النوازل والقضايا المستجدة، مما يدل على قدرة الشريعة على علاج قضايا الناس وحل مشكلاتهم، وعلى صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان.

خطة البحث:

الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وحتى نتبين الحكم الشرعي للزيجات المعاصرة، ينبغي علينا أن نبين منهج الإسلام في الزواج. لهذا جاء البحث في بابين رئيسيين:

الباب الأول: في بيان الزواج في الإسلام، حيث جاء في الفصل الأول بيان معنى الزواج في اللغة وتعريفه في الاصطلاح، ومشروعية الزواج، وأدلته من الكتاب والسنة، ثم بيان الحكمة من مشروعيته.

وفي الفصل الثاني تناولنا مقدمات الزواج، وتتمثل في السؤال والتحري قبل الخطبة ومن ثم معرفة معنى الخطبة وتعريفها وشروطها، ثم النظر للمخطوبة وما يتعلق به من أحكام وآثار العدول عن الخطبة.

(١) الكليات الست هي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ النسل، حفظ العرض، حفظ العقل، حفظ المال.

وفي الفصل الثالث جاء بيان شروط صحة الزواج، وتتمثل في: تعيين الزوجين، والولي، والرضا، والإعلان والإشهاد، والكفاءة، والفحص الطبي، وتحرير عقد الزواج.

وفي الفصل الرابع: جاء بيان أركان عقد الزواج، وهي الإيجاب والقبول (صيغة العقد) ومحل العقد، والعاقدان، وشروط الأركان، والشروط في العقد.

وفي الفصل الخامس جاء بيان الآثار المترتبة على عقد الزواج، وهي: حقوق الزوجة، وحقوق الزوج، والحقوق المشتركة بينهما.

وفي الفصل السادس جاء الحديث عن دور الأسرة في النهوض بالأمة والغاية من الزواج في الإسلام وعناية الإسلام بالولد ووسائل تربية البنين والبنات وتوجيهات سديدة ونصائح ثمينة.

وفي الفصل السابع جاء الحديث عن الأنكحة المحرمة، وهي: نكاح الشغار، ونكاح التحليل، والنكاح المؤقت (المتع).

وفي الفصل الثامن جاء الحديث عن منهج الإسلام في علاج النشوز.

أما الباب الثاني فقد كان عرضاً للزيجات المعاصرة والحكم عليها وهي: الزواج العرفي، زواج المسيار، الزواج بنية الطلاق، زواج الأصدقاء، (المعروف بزواج الفريند)، زواج المصلحة، زواج المسفار، زواج الصيف.

نسأل الله تعالى أن يجعله عملاً خالصاً مقبلاً، إنه سميع مجيب.

أ.د. محمد بن أحمد بن صالح الصالح

الأستاذ بالجامعات السعودية ومعاهدها العليا وعضو المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والمشارك في مؤتمرات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية. محرم عام ثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ برج الجدي عام سبعة وثمانون وثلاثمائة وألف هـ ش - كانون الثاني يناير ٢٠٠٩ ميلادية